الأمم المتحدة

A/HRC/21/L.31

الجمعية العامة

Distr.: Limited
24 September 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

السنغال (باسم المجموعة الأفريقية): مشروع قرار

٢١/...
تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ يسلم بأن السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي الدعائم التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يُعيد تأكيد احترامه لسيادة الصومال وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي ووحدته،

وإذ يشير إلى قراري مجلس حقوق الإنسان ٥/١ بشأن بناء مؤسسات المجلس و٥/٢ بشأن مدونة قواعد سلوك المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة للمجلس المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وإذ يشدد على أن يضطلع المكلف بولاية بواجباته وفقاً لهذين القرارين ومرفقيهما،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام عن الصومال[(١)]،

---

(١) S/2012/643.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يرحب أيضاً بنجاح اكتمال خارطة الطريق التي أُيدت في الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى، الذي عقد في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في مقديشو، وفي الاجتماعات الرئيسية غارو الأول وغارو الثاني وغالكايو، بما في ذلك الدور الحاسم الذي يقوم به رئيس الوزراء السابق عبد الولي محمد علي و"حكومة الإنقاذ الوطني" التي قادها، مما يشكل علامة بارزة في مسار الصومال نحو نظام حكم أكثر استقرارا، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وإذ يرحب كذلك بالتقدم الكبير المحرز على مدى السنة الماضية بانعقاد الجمعية التأسيسية الوطنية واعتمادها بعد ذلك للدستور الصومالي المؤقت،

وإذ يرحب بالعمل الهام الذي قام به شيوخ القبائل ولجنة الاختيار التقنية للموافقة على أعضاء البرلمان، *وأيضاً* بإنشاء البرلمان الاتحادي الجديد للصومال، وإن كان *قلقاً* إزاء التقارير التي أفادت بوقوع أعمال تخويف وإفساد للذمة خلال عملية الاختيار،

وإذ يرحب أيضاً بزيادة تمثيل النساء في البرلمان، وإن تأسَّف لعدم تشكيلهن نسبة ٣٠ في المائة على الأقل من أعضائه، وإذ يؤكد ضرورة زيادة دورهن في صنع القرارات لا سيما فيما يتعلق بمنع النزاع وحله، على سبيل المثال لا الحصر،

وإذ يرحب كذلك بدور الهيئات الإقليمية في العملية الانتقالية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية،

وإذ يرحب بالتطور السياسي التاريخي الحاصل في البلد، والذي تُوج بانتخاب حسن شيخ محمود في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ رئيساً جديداً للبلد، مما وضع حداً لعملية انتقالية دامت اثنتا عشرة سنة،

وإذ يقر بالجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة الصوماليين من أجل تحقيق الاستقرار والمصالحة، بما في ذلك حماية المدنيين وحقوق الإنسان، عن طريق وضع الأسس اللازمة لنظام دستوري ونظام حكم تمثيلي وشامل للجميع وقابل للمساءلة،

وإذ يقر أيضاً بالتزام وجهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولا سيما بالتزام وجهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وإذ يقر كذلك بعمل تلك الدول المساهمة في البعثة، بما فيها بلدان المنطقة، من أجل دعم المساعي الرامية إلى تحقيق الأمن والمصالحة والاستقرار، وبجهود المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الإقليميين لمساعدة الصومال في إعادة الاستقرار والسلام والأمن وكذلك سيادة القانون إلى إقليمه الوطني،

وإذ يثني على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لما تبذله من جهود، بناء على طلب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من أجل تقليل الإصابات بين المدنيين إلى أدنى حد أثناء عملياتها، التي تشمل دعم البعثة في عام ٢٠١١ لسياسة النيران غير المباشرة، وإذ

يشجع البعثة على تكثيف جهودها في هذا الصدد، وإذ يشجع أيضاً الاتحاد الأفريقي على دعم البعثة في الجهود التي تبذلها لزيادة وعي جنودها بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتدريبهم في هذا المجال،

وإذ يرحب بعمل الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال وبتقريره الأخير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان[٢]،

وإذ يرحب أيضاً بالمشاركة البناءة للحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية الصومالية في الاستعراض الدوري الشامل، وإذ يشجع حكومة الصومال على مواصلة الجهود في هذا الصدد،

وإذ يرحب كذلك بتوقيع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، لمذكرة التفاهم المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في مجال حقوق الإنسان، وإذ يشجع المفوضية، والهيئات الإقليمية والدول الأعضاء على دعم تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بحقوق الإنسان المدرجة ضمن نتيجة الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بالصومال،

وإذ يسلم بالحاجة إلى دعم دولي طويل الأجل في مجال حقوق الإنسان في الصومال،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء استمرار الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكبها أطراف النزاع ضد الأطفال، بما فيها العنف الجنسي، وعلى الخصوص في مناطق النزاع أو الانتقال في الصومال، وبما في ذلك استخدام هذه الأطراف للأطفال الجنود وتجنيدهم بشكل غير قانوني، وإذ يساوره القلق إزاء استمرار موت الأطفال وإصابتهم وتشريدهم نتيجة للنزاع المسلح،

وإذ يلاحظ أن العملية السياسية في الصومال بلغت ذروتها في نهاية الفترة الانتقالية الطويلة، وإذ يحث على الإسراع بتعيين حكومة تمثيلية، وتنفيذ عناصر خارطة الطريق الانتقالية التي أُجلت، وعلى وضع برنامج لتحديد أولويات ما بعد الفترة الانتقالية، وإعادة هيكلة قوات الأمن الصومالية وتوسيع نطاق سيادة القانون والخدمات العامة،

وإذ يؤكد من جديد تصميم المجتمع الدولي، حسبما أعرب عنه مجلس الأمن في قراره ٢٠٣٦(٢٠١٢) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، على اتخاذ التدابير اللازمة ضد كل من الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية المتورطة في الأعمال الرامية إلى تقويض عملية السلام والمصالحة في الصومال، بما فيها خارطة الطريق،

١- *يعرب عن قلقه البالغ المستمر* إزاء حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في الصومال؛

---

(٢) A/HRC/21/61.

٢- *يدين بشدة* الهجوم الإرهابي الشنيع الذي استهدف الرئيس الجديد ووزير خارجية كينيا الزائر يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والذي أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عنه؛

٣- *يدين بشدة أيضاً* انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والمنهجية المرتكبة ضد السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، ولا سيما على يد حركة الشباب والجماعات التابعة لها، ويدعو إلى وقف هذه الانتهاكات فوراً؛

٤- *يعرب عن بالغ قلقه* إزاء استمرار الهجمات على الصحفيين في الصومال، ويحث جميع الأطراف على الإحجام عن العنف المتعمد ضد الصحفيين وعن مضايقتهم وعلى احترام حرية التعبير؛

٥- *يهيب* بالصومال أن يفي بالتزاماته بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

٦- *يشدد* على أن حماية حقوق الإنسان واحترامها وإعمالها والتحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات عناصر ستكون ضرورية لمشروعية القيادة السياسية الصومالية؛

٧- *يهيب* بحكومة الصومال أن تضمن إدراج آليات الامتثال لحقوق الإنسان في الصكوك والمؤسسات على كل من الصعيدين الوطني ودون الوطني، وأن تعترف بأهمية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

٨- *يهيب* بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنفذ بسرعة مذكرة التفاهم المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في مجال حقوق الإنسان، وأن تتناول التوصيات الواردة في تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال[٢]، ويحث الدول الأعضاء على دعم المفوضية السامية، لا سيما جهود السلطات الصومالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني في هذا الصدد؛

٩- *يحث* حكومة الصومال على تيسير وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين بسرعة ودون عوائق؛

١٠- *يشجع* الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على تكثيف جهودهما لتيسير وصول المساعدة الإنسانية بسرعة ودون عوائق، ويهيب بالدول الأعضاء أن تدعم هذا الجهد الأساسي، كما يشجع الاتحاد الأفريقي على دعم البعثة في زيادة وعي جنودها بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتدريبهم في هذا المجال، وكذلك في حماية المدنيين، بدعم من المجتمع الدولي، ويلاحظ في الوقت نفسه أن السلام، والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان عناصر مترابطة، وأن على جهود المساعدة أن تراعي هذا الترابط؛

١١- *يدين* الاعتداءات على الأطفال، ويحث جميع الأطراف على وضع حد للاعتداءات والانتهاكات المرتكبة ضدهم، ويدعو، بوجه خاص، إلى وقف فوري لتجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم بشكل غير قانوني، ويحث حكومة الصومال على اتخاذ خطوات فورية لحماية الأطفال؛ ويحث الجهات الفاعلة من غير الدول، لا سيما حركة الشباب، على الكف فوراً عن انتهاك حقوق الأطفال وعن عرقلة الجهود الأساسية التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد؛ ويرحب بجهود الحكومة الاتحادية الانتقالية الرامية إلى وضع خطة عمل مع الأمم المتحدة في صيغتها النهائية لوضع حد لاستخدام الأطفال الجنود، ويشدد على أهمية توقيع تلك الخطة وتنفيذها فوراً؛ ويدعو الحكومة، وكيانات الأمم المتحدة المعنية، وغير ذلك من الجهات إلى تعزيز جهود حماية الطفل، بوسائل منها ضمان تقديم الدول الأعضاء للموارد الكافية لهذه الجهود دعماً للجهود الأساسية؛

١٢- *وإذ يعرب عن قلقه* إزاء الاعتداءات والانتهاكات المرتكبة ضد النساء في الصومال، بما فيها العنف الجنسي، وإذ يشدد على الحاجة إلى المساءلة عن جميع هذه الاعتداءات والانتهاكات؛

١٣- *يدعو* حكومة الصومال إلى اتخاذ خطوات فورية لحماية النساء ووضع حد للاعتداءات والانتهاكات المرتكبة ضد حقوقهن الإنسانية، وبخاصة العنف الجنسي، ويشدد على الحاجة إلى المساءلة عن جميع هذه الاعتداءات، ويحث الجهات الفاعلة من غير الدول، لا سيما حركة الشباب، على الكف فورا عن انتهاك حقوق النساء، بما في ذلك عن الزواج القسري والزواج المبكر من "الجهاديين الأجانب"؛ ويهيب بالحكومة، والسلطات دون الوطنية أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية لتمكين النساء من مشاركة كاملة ومتساوية في منع النزاعات وإدارتها وتسويتها، وكذلك في بناء السلام والعمليات السياسية؛ ويهيب بالدول الأعضاء أن تدعم تلك الجهود الأساسية؛

١٤- *يثني* على الدول الأطراف التي قدمت مساعدة سخية في مجال التعليم، بما في ذلك عبر تقديم برامج تدريبية للصحفيين الصوماليين من أجل دعم دورهم البارز في تعزيز حقوق الإنسان من خلال حملات التوعية العامة وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٢/١٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩؛

١٥- *يحث* جمهورية الصومال الاتحادية والسلطات دون الوطنية إلى التماس المساعدة الملموسة وفي الوقت المناسب من جملة جهات منها الهيئات الإقليمية من أجل إصلاح نظام القضاء الصومالي، واختيار القضاة الصوماليين وتعزيز قدرتهم داخل البلد، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويناشد، في هذا الصدد، الدول الأعضاء أن تقدم المساعدة؛

١٦- *يقرر* تعزيز ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال بهدف زيادة تقديم المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان وتدفقها إلى الصومال إلى أقصى

درجة، بغية دعم الجهود التي تبذلها حكومة الصومال والسلطات دون الوطنية لضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيز نظام حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بفترة ما بعد المرحلة الانتقالية، وكذلك مهام انتقالية رئيسية أخرى يجب استكمالها، وإسداء المشورة للحكومة بشأن تنفيذ التعاون التقني في الصومال؛

١٧- *يحث* نظام الإجراءات الخاصة والمكلفين بولايات مواضيعية على التعاون مع الخبير المستقل والتنسيق معه بشكل كامل؛

١٨- *يطلب* إلى المفوضية السامية أن تقدم إلى الخبير المستقل كل ما يلزمه من مساعدة بشرية وتقنية ومالية للاضطلاع بولايته؛

١٩- *يقرر* إبقاء هذه المسألة قيد نظره.